

Distr.
GENERAL

A/53/836
S/1999/178
19 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البندين ٦٢ و ١١٠ من جدول الأعمال
مسألة قبرص
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي وعطفاً على رسائلي السابقة، وآخرها الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (A/53/460-S/1998/917)، أتشرف بأن أوجّه انتباهكم إلى المعلومات الإضافية الموثقة التالية فيما يتعلق بالسلب المتواصل والمنظم الذي تتعرض له الهوية الدينية والتاريخية والثقافية للجزء الذي تحتله تركيا من قبرص.

إذ تواصل تركيا بشكل مستمر ومنهجي وبلا هوادة سياستها الرامية إلى تغيير السمة الديمغرافية لقبرص المحتلة من خلال تدمير وسلب ونهب كنوزها الأثرية والدينية الوفيرة، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التراث الثري للعالم.

وعلى وجه أكثر تحديداً،

- جرى تحويل كنيسة العذراء المقدسة (كريسيلوسا) الجديدة (Kato Kopia) إلى مسجد.
- هُجرت كنيسة العذراء المقدسة (كريسيلوسا) القديمة (Kato Kopia) وتعرضت للسلب بل وجردت حوائطها من أيقوناتها الملونة.
- هُجرت كنيسة الملاك ميكائيل (Rizokarpaso) وتُركت تحت رحمة الناهيين.
- هُجرت كنيسة القديس افكسنتيو (Komi Kebir)، وسُلّبت جميع مصنوعات الديانة وجردت حوائطها من أيقوناتها الملونة.

إن التدمير الذي يتعرض له تراث قبرص المحتلة الثقافي والديني واسع النطاق وموثق توثيقاً جيداً. ومنذ عهد يعود إلى عام ١٩٨٢، كتب محمد يسن، وهو صحفي قبرصي تركي، سلسلة مقالات في مجلة أوليي (Olay) التركية الأسبوعية (٢٦ نيسان/أبريل - ١٢ أيار/مايو)، قال فيها ما يلي: "يجري فصل قبرص عن هويتها: إذ يجري إفساد تركيبها التاريخية والبيئية والطائفية والثقافية." واستطرد موضحاً كيفية حدوث هذا الإفساد فقال "يجري سلب التحف الأثرية المهجورة غير المعتنى بها".

وعلاوة على ذلك، كتب مايكل جانسن، وهو صحفي ومحلل في شؤون الشرق الأوسط، في مقالة معنونة "قبرص: فقدان التراث الثقافي" نشرتها جامعة منيسوتا (Modern Greek Studies Yearbook)، المجلد الثاني، (١٩٨٦) قائلاً: "رغم استمرار نهب الآثار القديمة والقطع الفنية وتصديرها، فإن المسؤولية الرئيسية عما يحدث ... يجب أن يتحملها الجانب القبرصي التركي". وبالإضافة إلى ذلك، ذكر مايكل جانسن أنه جرى تشجيع الإدارة على "إضفاء الطابع التركي على المنطقة [القبرصية] الواقعة تحت الاحتلال. وتحقيقاً لذلك، بذل جهد للقضاء على النفوذ اليوناني والمسيحي، وبوجه خاص، لتخريب الممتلكات الكنسية".

وفي وقت قريب في الفترة من ١٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كتب مايكل جانسن في مجلة "Art and Auction" الشهيرة عن "الموجة العارمة من القطع الفنية والآثار القديمة القبرصية التي غمرت الشواطئ الأوروبية في السبعينات والثمانينات: ففي المجموع، نقل اللصوص والمهربون ما يقدر بـ ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ أيقونة، وعشرات اللوحات الجصية وقطع الفسيفساء، وآلاف الشمعدانات الذهبية والفضية وكؤوس القربان، وقطع النحت الخشبي، والصلبان، وعشرات الآلاف من القطع المستخرجة من الحفائر الأثرية". وهذا مثل آخر على حجم ونطاق الجرائم التي ترتكب ضد تراث قبرص المحتلة الثقافي.

ورغم أن أعمال التخريب الجائرة والمنظمة الموثقة هذه تشكل إهانة للمدنية وانتهاكاً لاتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح وإعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة، فإن هذه الأعمال ما تزال مستمرة حتى هذا اليوم.

وينبغي تحميل تركيا، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، المسؤولية والتبعة الكاملة عن أعمال التخريب غير القانونية هذه. وينبغي أن يكف المجتمع الدولي عن التفاوض عن حالة التعصب الديني غير المقبولة هذه.

وأكون ممتناً إذا ما عملتم على إحالة هذه الرسالة إلى جميع آليات حقوق الإنسان وتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٦٢ و ١١٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوتس زاخيوس

السفير

الممثل الدائم
